الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

# تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

## حول مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون عدد 01 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة".
- مشروع قانون عدد 02 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد".
- مشروع قانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر".
- مشروع قانون عدد 04 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود".
- مشروع قانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب".


رئيس اللجنة: محمد أمين المباركي

نائب رئيس اللجنة: عدنان العلوش

مقرر اللجنة: محمد علي فنيرة


أفريل 2026

# مسار دراسة مشاريع القوانين

- **مشاريع قوانين متعلقة باتفاقيات لزمات انتاج الكهرباء بعدد من المحطات الفولطاضوئية (عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026).**
- **تاريخ ورود المشاريع:** 09 جانفي 2026
- **تاريخ إحالة المشاريع على اللجنة:** 29 جانفي 2026
- **جلسات اللجنة:**

**1. الأربعاء 18 فيفري 2026:**

- الاستماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

**2. الخميس 26 مارس 2026:**

- الاستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثلين عن كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية.

**3. الخميس 02 أفريل 2026:**

- الاستماع إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الانتقال الطاقي ومناخ الاستثمار في الطاقات المتجددة، وممثلين عن عمادة المهندسين التونسيين.

**4. الأربعاء 08 أفريل 2026:**

- الاستماع إلى السيد وزير البيئة وإلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز

**5. الأربعاء 22 أفريل 2026:**

- تنظيم يوم دراسي

**6. الجمعة 24 أفريل 2026:**

- مناقشة الفصول والتصويت عليها والتصويت على المشاريع برمتها.

- **قرار اللجنة:** الموافقة بأغلبية أعضائها الحاضرين.

# تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

## حول مشاريع قوانين متعلقة باتفاقيات لزمات انتاج الكهرباء

## بعدد من المحطات الفولطاضوئية

## (عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026)

### I. التقديم:

تندرج مشاريع هذه القوانين في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الذي يهدف إلى تعزيز الاستقلالية الطاقية وتأمين التزود بالطاقة وتخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وبالتالي معاضدة مجهودات الدولة في الدعم وتحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز والمساهمة في النمو الاقتصادي .

**1 - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" من ولاية سيدي بوزيد عدد 1 لسنة 2026**

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "بالمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" من ولاية سيدي بوزيد المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدول التونسية وشركة "كار انترناسيونال" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وقد تم اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة. وذلك على أساس تعريفة قدرها 103.9

مليم/كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 500 مليون دينار (150 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 198 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 490 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 98 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 4.1 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 96 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية.

**2 – مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها " للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة" من ولاية سيدي بوزيد عدد 2 لسنة 2026**

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "سكاتاك أ.س.أ" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 112.5 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

تبلغ كلفة هذا المشروع 270 مليون دينار (80 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 255 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 51 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.2 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 48 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية .

**3 – مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها " للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" من ولاية قفصة عدد 3 لسنة 2026.**

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" من ولاية قفصة المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "كار انترناسيونال" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 98.8 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 260 مليون دينار (77 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 260 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 52 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.2 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما

سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 52 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية .

**4 – مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود بولاية قفصة" عدد 4 لسنة 2026.**

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود بولاية قفصة" المبرمة بتونس بتاريخ 8 ماي 2024 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 30 أفريل 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 103.1 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 305 مليون دينار (90 مليون يورو) بقدرة مركزة تتجاوز 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 280 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 56 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.4 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 49 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية .

**5 – مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها «للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب من ولاية قابس" عدد 5 لسنة 2026.**

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" من ولاية قابس المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا س.أ" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 124.4 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي 40 بالمائة من كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 305 مليون دينار (90 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 280 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 56 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.4 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 49 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية .

وتتمثل أهم بنود اتفاقيات هذه المشاريع في ما يلي:

- مدة لزمة إنتاج الكهرباء : خمس وعشرون سنة غير قابلة للتمديد باستثناء محطة سقدود من ولاية قفصة والذي تبلغ مدة اللزمة 20 سنة مع التمديد بـ10 سنوات طبقا لأحكام الاتفاقية.

- بيع الكهرباء : كليا وحصريا للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- مآل التجهيزات بعد انتهاء مدة اللزمة : تسلم المحطة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالدينار الرمزي أو يتم تفكيكها وإزالتها وإعادة موقع الإنتاج إلى حالته الأصلية عند نهاية الاستغلال على نفقة صاحب اللزمة.

- الامتيازات الجبائية : الإعفاء من الضريبة على الشركات طيلة الخمس سنوات الأولى للتشغيل باستثناء محطة سقدود من ولاية قفصة حيث يمتد الاعفاء طيلة 10 سنوات.

- تغير القوانين : في صورة حدوث تغيير في التشريع الجاري به العمل ينعكس سلبا أو إيجابا على مردودية المشروع، يتم السعي إلى استثناء المشروع من هذا التغيير أو التعويض له أو تحمّله القيمة المنجرّة عن ذلك أو مراجعة التعريفة .

- القانون المعمول به وفض النزاعات: تخضع الاتفاقيات الى القانون التونسي وتسوى النزاعات وديا ثم عن طريق اللجوء الى خبراء ثم اللجوء الى التحكيم الدولي بالغرفة التجارية الدولية بجينيف الى حين سداد القروض ويستمر التحكيم إثر ذلك لدى الغرفة التجارية بتونس.

ويحوصل الجدول التالي أهم بنود الاتفاقيات:

| مشروع القانون | ولاية | موقع | مدة | الأرض | شركة | السنة | الانتاج مقاواط | تخفيض وارادات الغاز 2024 | تخفيض وارادات الغاز 2025 | كلفة المشروع م د | تحقيق اقتصادي م د | الاعفاء الضريبي بسنة | ثمن كيلواط ساعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2026-01 | سيدي بوزيد | الخبنة | 25 | ملك دولة | كار انترناسيونال | 2022 | 198 | 4,1% | 3,5% | 500 | 48 | 5 | 103,9 |
| 2026-02 | سيدي بوزيد | المزونة | 25 | خاص | سكاتاك اس ا | 2022 | 100 | 2,2% | 1,9% | 270 | 48 | 5 | 112,5 |
| 2026-03 | قفصة | القصر | 25 | خاص | كار انترناسيونال | 2022 | 100 | 2,2% | 1,9% | 260 | 52 | 5 | 98,8 |
| 2026-04 | قفصة | سقدود | 20+ 10 | ملك دولة | فولتاليا | 2018 | 100 | 2,4% | 2,0% | 305 | 49 | 10 | 103,1 |
| 2026-05 | قابس | منزل حبيب | 25 | خاص | فولتاليا س ا | 2022 | 100 | 2,4% | 1,9% | 305 | 49 | 5 | 124,4 |
| المجموع | | | | | | | 598 | 13,3% | 11,2% | 1640 | 246 | | |

## II.أعمال اللجنة

بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب المجلس بتاريخ 29 جانفي 2026 شرعت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة في دراسة مشاريع القوانين المتعلّقة بلزمات انتاج الكهرباء للمحطّات الفولطاضوئية في جلستها المنعقدة يوم الاثنين 02 فيفري 2026 حيث أكّد أعضاء اللجنة ضرورة عقد سلسلة من جلسات الاستماع إلى الطرف الحكومي وممثلين عن المنضمات الوطنية وخبراء في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

## 1- الاستماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة:

بتاريخ 18 فيفري 2026 عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة استماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة حول الخمسة مشاريع قوانين.

وأكّدت السيدة الوزيرة أن مشاريع القوانين المعروضة تتنزل في إطار استحثاث نسق إنجاز المشاريع الطاقية من الطاقات المتجدّدة باعتبارها خيارًا استراتيجيا لما لها من أهمية في ضمان الاستقلالية الطاقية لتونس وتكريس سيادتها. كما تهدف إلى تلبية حاجيات الاستهلاك المحلي ذات القدرات الكهربائية المركبة الكبيرة وفق التشريع الجاري به العمل في اسناد اللزمات من قبل الدولة.

وأوضحت أنّ مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة انتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة فولطاضوئية بسقدود من ولاية قفصة يندرج في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2017-2020، حيث تمّ الإعلان عن طلب عروض منذ شهر ماي 2018 بهدف تركيز 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية منها 100 ميغاواط بمنطقة "سقدود" من ولاية قفصة.

وتندرج الأربعة مشاريع قوانين الأخرى في إطار طلبي العروض عدد 01 و03 المندرجين في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025 بهدف تركيز 1700 ميغاواط من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. وهي تهم مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة" بولاية سيدي بوزيد، ومشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" بولاية قفصة، ومشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" بولاية قابس، ومشروع

القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" سيدي بوزيد.

وأشارت إلى أن كلفة الاستثمارات الجملية تبلغ 1640 مليون دينار (490 مليون يورو) وستمكّن من إنتاج حوالي 1560 جيغاواط/ساعة سنويا، وبالتالي تفادي توريد حوالي 310 كيلو/طن مكافئ نفط سنويا من الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل حوالي 14% من واردات الغاز لسنة 2025، كما ستساهم في الحدّ من النفقات بالعملة الاجنبية بحوالي 290 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية وخلق مواطن شغل.

وقدّم كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي عرضا تناول فيه استراتيجية قطاع الطاقة ومؤشرات وبرنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة للفترة 2026-2030 وفق نظام الإنتاج الذي يكون من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية الفولطاضوئية. موضحا أن القدرة الجملية لهذه المشاريع تقدّر بـ 600 ميغاواط.

وأشار إلى أن القانون عدد12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة يمثّل الإطار القانوني لهذه المشاريع، ويشمل نظامين رئيسين هما نظام التراخيص ونظام اللزمات. وبيّن أن نظام التراخيص يتفرّع إلى نظامين هما نظام الاستهلاك الذاتي ونظام الاستهلاك المحلي في حدود قدرة قصوى، وهي 10 ميغاواط لمشاريع الطاقة الشمسية و30 ميغاواط لمشاريع طاقة الرياح، وأنه تتم الموافقة على مشاريع انتاج الكهرباء في هذا النظام عن طريق اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة. بينما يتفرّع نظام اللزمات إلى نظامين فرعيين هما نظام التصدير ونظام الاستهلاك المحلي الذي هو موضوع مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة، ويتعلق هذا النظام بالمشاريع التي تفوق القدرة القصوى. وأضاف أن المصادقة على هذه المشاريع تتم عن طريق اللجنة العليا للإنتاج الخاص

للكهرباء ثمّ تُعرض هذه الاتفاقيات على مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم للمصادقة عليها بقانون .

وأكّد أن أهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة في أفق 2035 تشمل عدة محاور أهمها أولا أمن التزود بالطاقة من خلال تنمية انتاج المحروقات وتنويع المصادر، وثانيا الانتقال الطاقي المتعلق بالنجاعة والكفاءة الطاقية إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بخلق القيمة المضافة المحلية وضمان انتقال عادل يشمل كل فئات المجتمع بمحاربة الفقر الطاقي أو ما يُسمى بالهشاشة الطاقية، هذا إلى جانب إزالة الكربون في الاقتصاد الوطني.

كما استعرض بعض الأهداف الكمية للاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة على غرار تحسين الاستقلالية الطاقية في حدود 67% في أفق سنة 2035 والمساهمة في النمو الاقتصادي بنسبة 2% وتخفيض كثافة الكربون بمسبة 4.6 % سنويا وبلوغ نسبة لا تقل عن 50% في حصة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة الكهربائية سنة 2035. وذكّر من ناحية أخرى بالوضع الطاقي الوطني الذي يشكو عجزا في ميزان الطاقة الأولية يتفاقم من سنة إلى أخرى والذي بلغ سنة 2025 حوالي 6.3 مليون طن مكافئ نفط أي ما يمثّل عجزا طاقيا بنسبة 65 %.

وأشار إلى ارتفاع كلفة انتاج الكهرباء نتيجة العجز المسجل في سعر بيع الكهرباء المقدّر بـ 190 مي في كل كيلو واط ساعة وهو ما يمثل نسبة تغطية في التسعيرة بـ60%. وأضح فيما يتعلق بتطور استهلاك الغاز الطبيعي أن انتاج الغاز الوطني لا يمثّل سوى نسبة 23% من الاستهلاك الوطني سنة 2025 بينما كانت هذه النسبة تمثّل 40% سنة 2016 .

كما استعرض جملة مشاريع الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومشاريع اللزمات على أراضي مقترحة من قبل الخواص ومشاريع اللزمات على أراضي مقترحة من قبل الدولة، إضافة إلى

المشاريع الموجهة للإنتاج الذاتي ومشاريع نظام التراخيص والتي تندرج كلها في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة للفترة 2026-2030 والذي سيمكّن البلاد من بلوغ نسبة 35% من الطاقات المتجددة سنة 2030. وأوضح أن هذا البرنامج يشمل جميع أنواع الأنظمة سواء المندرجة ضمن إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وأن القدرة الجملية المتوقعة لهذه المشاريع في موفى سنة 2030 تصل إلى حدود 5489 ميغاواط. وأكّد أن الوزارة فتحت باب الحوار مع كل الأطراف المتدخلة من وظيفة تشريعية ومن مجامع ونقابات مهنية للنظر والنقاش في هذا البرنامج للوصول إلى تحقيق كل الأرقام المتفق عليها من كل الأطراف المعنية.

كما أوضح جملة الإجراءات المتبعة لإسناد هذه المشاريع بداية من طلب العروض وانتهاء إلى قرار إسنادها من قبل اللجنة العليا للإنتاج الخاص بالكهرباء. وأشار إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي من شأنها خلق مواطن شغل قارة وتجنّب توريد كميات هامة من الغاز الطبيعي.

وبخصوص مشروع سقدود من ولاية قفصة أوضح كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي أن هذا المشروع تمّ إسناده باعتماد التعريفة المقترحة سنة 2019 مع إمكانية التمديد في مدة اللزمة بـ10 سنوات إضافية طبقا لأحكام الفصل 8 من اتفاقية اللزمة وإمكانية ترسيم المشروع في إطار آلية الاعتماد المشتركة JCM طبقا لأحكام الفصل 8 من عقد شراء الكهرباء.

ومن جانبهم أكّد النواب أهمية إدراج هذه المشاريع ضمن المجهود الوطني لدعم الطاقات المتجددة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء وتقليص التبعية الطاقية خاصة في ظل التحديات المالية الراهنة واعتبارا أن الطاقة هي شريان كل اقتصاد. وشدّدوا على ضرورة أن يهدف هذا التوجه الاستراتيجي أساسا إلى تعزيز الأمن الطاقي وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة

وتقليص كلفة انتاج الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد، إضافة إلى دفع التنمية الجهوية من خلال إحداث مشاريع استثمارية بالمناطق الداخلية.

واستوضحوا عن الشروط المضمنة باتفاقيات اللزمات المعروضة ومدى توازنها، وتساءلوا عن انعكاساتها المالية على الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز، وعن ضمانات الإنجاز في الآجال المحدّدة إضافة إلى نقل التكنولوجيا وتعزيز المحتوى المحلي ومدى مساهمة هذه المشاريع في خلق مواطن شغل، وانسجامها مع المخطط الطاقي الوطني المعلن عن أهدافه لتوسيع حصة الطاقة المتجددة.

كما أكدوا دعمهم لكل المبادرات التي تعزّز الاستقلال الطاقي للبلاد مع الحرص على الشفافية وحسن التصرف في المال العام وحماية المصلحة الوطنية في مخزونها من الأراضي الفلاحية وعدم التركيز على بعث المشاريع في بعض المناطق دون غيرها على غرار مناطق الجنوب التونسي، والنظر في إمكانية استفادة بقية المناطق من البلاد من هذه المشاريع استئناسا بالتجارب المقارنة. وشدّدوا من ناحية أخرى على ضرورة إيلاء مسألة القدرة على التخزين الاهتمام اللازم خاصة صلب المشاريع المستقبلية في الغرض ومراعاة الأخذ بالتقنيات الحديثة والابتكارات على مستوى إنتاج اللوحات الشمسية مما يعكس تطوّر التكنولوجيا في إنتاج الطاقة. كما تساءلوا عن أسباب تحقيق نسبة ضئيلة لا تتجاوز 6% من انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى موفى سنة 2025 بينما تمّ تحديد بلوغ نسبة 35% في الأهداف المرسومة سنة 2030.

ولاحظ بعض النواب أنه في ظل ارتفاع الأسعار ونسب الفائدة تمّ منح امتيازات إضافية لفائدة المستثمرين الأجانب أصحاب المشاريع المبرمة في إطار طلبات العروض لسنة 2018 وسنة 2023 وتمس من مبدأ المنافسة في علاقة بالمستثمر التونسي. وطالبوا بمراجعة التعريفة

وإعادة طلب العروض في إطار ما يخوّله القانون والالتزامات التعاقدية للدولة خاصة أمام انخفاض الأسعار ونسب الفائدة بالمقارنة بسنتي 2018 و2023. ولاحظوا أنه في ظل غياب مخطط طاقي فإن هذه اللزمات لا تحترم القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. كما تساءلوا عن عدم إسناد هذه اللزمات إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز عبر آلية القروض بضمان الدولة أو إسنادها إلى مستثمرين تونسيين في إطار نظام التراخيص عبر تقسيمها إلى مشاريع ذات 10 ميغاواط.

ودعا النواب الوزارة إلى ضرورة تعزيز التعاون والتشاركية بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية في إطار الحوكمة الرشيدة لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال الطاقة والانتقال الطاقي. واستوضحوا بخصوص بعض المواضيع المتعلقة بتساؤلات حول الوجود من عدمه لشبهة سوء تصرف في الرصيد الكربوني للدولة التونسية. وأكّدوا على أهمية معاملة المستثمر التونسي كالمستثمر الأجنبي في الانتفاع بالاستقرار التشريعي والجبائي وتجنب الانعكاس المالي للتشريعات على المشاريع الاستثمارية. مشيرين إلى القدرة التشغيلية الضعيفة جدا لليد العاملة التونسية بالمقارنة بحجم الاستثمارات المرصودة لهذه المشاريع والمقدرة بآلاف المليارات. وتساءلوا عن جدوى منح إعفاء جبائي للمستثمر الأجنبي في هذه لمشاريع وعن وجود من عدمه لدراسات تتعلق بإجراء مقارنة بين العائدات المالية الراجعة للدولة التونسية من هذه المشاريع وبين الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب أصحاب هذه اللزمات.

وفي تفاعلها مع تدخّلات النواب أوضحت السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة أن إسناد هذه المشاريع يخضع للنصوص القانونية الجاري بها العمل. وأكّدت أن الوزارة حريصة على مصالح تونس وحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية وتثمينها من خلال وضعها لبنود العقود وكراسات الشروط والشروط اللازمة على غرار مآل التجهيزات بعد انتهاء مدّة اللزمة

من خلال إعطاء إمكانية الخيار للشركة التونسية للكهرباء والغاز بتسلم المحطة الفولطاضوئية بالدينار الرمزي أو يتم تفكيكها وإزالتها وإعادة موقع الإنتاج إلى حالته الأصلية عند نهاية الاستغلال على نفقة صاحب اللزمة.

كما أكّدت أن هذه المشاريع ليس لها تأثير سلبي على أسعار بيع الكهرباء للمواطن وأن هذه التسعيرة لا ترتبط بعملية الاستثمار لأن العنصر الأساسي في منظومة الطاقات المتجددة هو العمل التشاركي في إطار التكامل وتقاسم الأدوار بين الوزارة والشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تبقى المشغل الوحيد لنقل وتوزيع الكهرباء وبيعه في تونس بما في ذلك مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وأن بيع الكهرباء بثمن يراعي القدرة الشرائية للمواطن هو ضمن إطار سياسة الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تعديل الأسعار.

وأوضحت أن للشركة التونسية للكهرباء والغاز مشاريعها الخاصة في منظومة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وذلك وفق المقاربة المعتمدة في إطار البرنامج الإصلاحي للشركة، وأن إعلانات طلبات العروض الدولية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ليس على حساب برنامج الشركة الذي يخضع لبرامج التصرف في منظومة المنشآت العمومية. وأوضحت أن من بين الأهداف المنشودة من هذه المشاريع ألا تتمتع الشركة التونسية للكهرباء والغاز في أفق سنة 2030 بالدعم المالي للدولة.

كما بيّنت أن إلزامية شراء الشركة التونسية للكهرباء والغاز لفائض إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة رغم بلوغ الشبكة الكهربائية لطاقتها القصوى هي فرضية مستبعدة نتيجة العجز الطاقي الذي يفوق اليوم نسبة 60%. وأشارت إلى أن كلفة ربط هذه المشاريع يتحمّلها المستثمر ولا تتحمّلها الدولة ولا الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وتطرقت إلى الصبغة الفلاحية لبعض الأراضي المهيأة لإقامة مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة مؤكدة أن هذه الأراضي لا تصلح للفلاحة وأن منح هذه الأراضي يتم صلب لجنة مختصة تضم في عضويتها ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وأكّد السيد كاتب الدولة أن الخيار الأسلم هو ضرورة التسريع في برنامج الطاقات المتجددة والبحث عن حلول متوازنة لتغيير المشهد الطاقي التونسي وتحقيق الانتقال الطاقي الذي سيكون له دور كبير في تغيير الاقتصاد التونسي. وأوضح أن المبدأ المعتمد في إعداد طلبات العروض الدولية يتم وفق شروط وبنود يتم تجديدها من قبل الدولة التونسية بالنسبة لكل المشاركين في طلب العروض على قدم المساواة ولا يتم التفاوض حولها وذلك بالنظر إلى المعايير الإقليمية والدولية وفي إطار مبدأ سيادة الدولة.

وأوضح أنه ليس هناك اختلاف كبير بين إنجاز حصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز من مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة للفترة 2026-2030 الذي سيكون عن طريق تمويل أجنبي ويتم خلاصه بالعملة الأجنبية على سنوات أطول من مدة اللزمة بضمان الدولة، وبين إنجاز مشروع من قبل خواص يتم شراء الانتاج بالدينار التونسي مع تقييس نسبي على العملة الأجنبية.

وأشار بخصوص تثمين أرصدة الكربون إلى أنها آلية للتقدم بالمشاريع وأن الفصل الثامن من عقد شراء الكهرباء الملحق باللزمة أتاح هذه الآلية التي تمكّن المستثمر من تثمين أرصدة الكربون المنتجة من قبل المشروع ويتم تقاسم الأرباح مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز مناصفة على أن يتكفل المستثمر بمصاريف تثمين أرصدة الكربون التي تنتجها المشاريع.

## 2- الاستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثلين عن كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية:

استمعت اللجنة بتاريخ 26 مارس 2026 إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية. حيث أكّد ممثّلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أهمية هذه المشاريع في ظل ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت مائة دولار للبرميل نتيجة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط والتي ستكلّف الاقتصاد التونسي بذل مجهود كبير للحد من تداعياتها على المالية العمومية خاصة أمام ما نشهده من عجز طاقي بلغ حوالي 11 مليار دينار خلال سنة 2025، ويمثّل عبء بنسبة 20% على ميزانية الدولة التي بُنيت على فرضية 63 دولار للبرميل حيث إن كل زيادة بدولار واحد تكلّف الدولة حوالي 160 مليون دينار إضافية.

وأشاروا إلى أن خيار الدولة اليوم يتمثل في اعتماد الحل البديل وهو الاستثمار في الطاقات المتجددة التي تزخر بها تونس من طاقة شمسية وطاقة الرياح رغم التأخر الحاصل في تحقيق الأهداف المرسومة حيث تمّ الوصول إلى نسبة 6% من المزيج الطاقي من جملة 35% مبرمجة لسنة 2030 أي ما يعادل 5000 ميغاواط. ولاحظوا أن النسبة التي تمّ بلوغها من المزيج الطاقي لا ترتقي إلى المعدل العالمي الذي يبلغ نسبة 15% بينما بلغت نسبة المزيج الطاقي بأوروبا حدود 37%. وتساءلوا ماذا ننتظر للتسريع في إنجاز مثل هذه المشاريع التي لم تعد تقبل مزيد الانتظار في الوقت الراهن.

وتطرّقوا إلى الإشكاليات التي يتعرّض لها المستثمر التونسي والمستثمر الأجنبي خلال عملية إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والربط بالشبكة الكهربائية للشركة التونسية للكهرباء

والغاز، مؤكدين أنها تتمثّل أساسا في المسائل المتعلقة ببطء الإجراءات الإدارية على غرار التأخير في الحصول على الرخص اللازمة، واقترحوا بعث شباك موحد على مستوى رئاسة الحكومة لحل هذا الإشكال نظرا لتعدد الأطراف المتدخلة على غرار وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة البيئة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

كما لاحظوا وجود إشكاليات ذات طابع تقني على غرار مشاكل الربط بالشبكة التي تتعلق أساسا بطول مدة الانتظار التي تبلغ بين 6 أشهر و7 أشهر، بينما لا تتعدى هذه المدة 48 ساعة في بعض البلدان. مؤكدين ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مثل هذه المشاريع الكبرى استئناسا بالتجارب المقارنة، وعدم الاقتصار على القطاع العام في هذا المجال، والانفتاح على الكفاءات الأجنبية في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لاكتساب مزيد من المعرفة إلى جانب تعزيز الاستثمار في هذا القطاع نظرا لمردوديته العالية .

وأكّدوا بخصوص مدى إمكانية إنجاز هذه المشاريع من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ضرورة أن يتم في مرحلة أولى تقييم بعض المشاريع الأخرى التي أنجزتها الشركة والوقوف على أسباب عدم نجاحها على غرار مشروع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بولاية بنزرت. مشيرين إلى ضرورة النظر في الحلول التي قدمتها الشركة لتفادي الإشكاليات التقنية المطروحة خاصة وأن هذا المشروع تعرّض إلى عدة إشكاليات تقنية حالت دون بلوغ طاقة الإنتاج المرجوة.

وأشاروا من ناحية أخرى إلى أهمية عملية الربط الكهربائي على غرار الربط مع الجانب الإيطالي من خلال مشروع آلماد الذي يدخل حيز الاستغلال خلال سنة 2029 مما يتطلب العمل على إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة محدودية قدرة استيعاب الشبكة مع ضرورة التمكن من تقنيات تخزين الكهرباء والرفع من طاقة التخزين عن طريق بطريات تخزين الطاقة. وتساءلوا

عن مدى وجود دراسة حول عملية الربط الكهربائي بخصوص خطوط الجهد العالي في الشمال والجنوب التونسي لضمان استقرار الشبكة. وأوضحوا أن الشركة التونسية بصدد إنجاز مشروع ممول من البنك العالمي لتعزيز الربط الكهربائي للجهد العالي (400 كيلو فولط) ونقل الطاقة المنتجة في المحطات الفولطاضوئية بالجنوب إلى محطات الشمال وذلك بداية من ولاية تطاوين عبر ولاية قابس، وولاية مدنين، وولاية القيروان وصولا إلى مدينة المرناقية .

وأكّدوا من جانب آخر المردودية الاقتصادية لهذه المشاريع على مستوى كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد بما يمثل حوالي ثلث الكلفة. إلى جانب تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وعائدات مالية بداية من سنة 2035 تقدّر بـ 2000 مليار سنويا أي ربح نسبة 20% من العجز الطاقي.

وفي تفاعلهم مع مجمل هاته المداخلات أكّد النواب أهمية هذه الجلسة التي تأتي في سياق وطني يتّسم برفع التحديات المرتبطة بقطاع الطاقة وما يطرحه من رهانات على مستوى الأمن الطاقي والتوازنات الاقتصادية ودفع الاستثمار إلى جانب متطلبات الانتقال الطاقي. وأشاروا إلى ضرورة دراسة هذه المشاريع بعمق والاستئناس بمختلف الآراء والتصورات خاصة من قبل الفاعلين الاقتصاديين وممثلي القطاع.

وتساءلوا عن أسباب عزوف المستثمر التونسي عن المشاركة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز في مثل هذه اللزمات موضوع مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة خاصة أمام توفر التمويلات الخضراء على غرار تمويلات الصندوق الأخضر للمناخ. وأشاروا في المقابل إلى أن المستثمر الأجنبي يحوّل جزءًا كبيرا من العائدات بالعملة الصعبة إلى الخارج. مؤكّدين

حاجة البلاد إلى ثورة طاقية يقودها المستثمر التونسي مع تمكينه من الامتيازات الجبائية التي يتمتّع بها المستثمر الأجنبي في مثل هذه المشاريع.

وأشار بعض النواب إلى ضرورة تحسين شروط التفاوض في مثل هذه المشاريع وفق توجّه استراتيجي يعزز الأمن الطاقي ويجسّم مختلف الأهداف المنشودة في إطار إعداد مخطط طاقي بعمل تشاركي من مختلف الأطراف المتدخلة ويأخذ بعين الاعتبار امتياز توفّر الثروة الطبيعية في بلادنا من طاقة شمسية وطاقة الرياح.

وتساءلوا هل يتم حصر هذه المشاريع في إنتاج الكهرباء أم تشمل إنتاج الهيدروجين الأخضر. كما استوضحوا عن مدى تأثير هذه المشاريع بعد انتهاء مدة اللزمة على البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية للمناطق التي أقيمت بها .

وفي ردهم على تدخلات النواب أوضح ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقاليدية ضرورة وجود المستثمر الأجنبي في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لنقص الخبرة لدى المستثمر التونسي في هذا المجال من ناحية ولارتفاع نسب الفائدة لدى المؤسسات المالية التونسية (9%) عند الالتجاء إلى أخذ قروض من ناحية أخرى. وبيّنوا أنّ المستثمر الأجنبي بالمقارنة مع المستثمر التونسي يمتاز بقدرة تنافسية على مستوى سعر الفائدة الذي يقدر بنسبة 3%. وأكّدوا أن الحضور التونسي يتعزز باستمرار من خلال مؤسسات الخدمات ومكاتب الدراسات التونسية إلى جانب الكفاءات التونسية العاملة ضمن هذه المشاريع والتي تصل إلى نسبة 90%. وأشاروا إلى إمكانية مشاركة المؤسسات التونسية في رأس مال هذه المشاريع والتي ستؤدي إلى ارتفاع سعر بيع الكهرباء نتيجة ارتفاع الكلفة بالنسبة للمستثمرين التونسيين مما يتطلب موازنة بين خيار التخفيض من العجز الطاقي وبين خيار تثمين الشركات والأدمغة التونسية.

وشدّد ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية خلال الاستماع إليهم في جلسة بعد الظهر، على ضرورة تسريع إنجاز هذه المشاريع بالنظر إلى المرحلة التي تمر بها البلاد في مجال الأمن الطاقي وذلك إلى أن تتحسّن قدرة المستثمرين التونسيين في الاستثمار في هذا المجال.

وأشاروا إلى أهمية نظام اللزمات إلى جانب نظام الاستهلاك الذاتي ونظام التراخيص في تحقيق الأهداف المرسومة خاصة وأن المشاريع الكبرى في هذا المجال تنضوي تحت نظام اللزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وأكّدوا تضافر الجهود بين كل الأطراف لتذليل الصعوبات الموجودة على مستوى الربط بالشبكة الكهربائية والمساعدة في انخراط مؤسسات مالية قادرة على تمويل المشاريع في قطاع الطاقات المتجددة.

وأكّدوا أهمية رسم مخطط طاقي في أقرب الآجال وإيجاد حلول جذرية لمعضلة تمويل هذه المشاريع عبر توفير نسبة فائدة تنافسية وحصول المستثمر التونسي على المرجع اللازم الذي يمثّل الضرورة الاستراتيجية للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة للمشاركة في هذه المشاريع وإثبات قدرتها الفنية والمالية.

وتطرّق النواب في مداخلاتهم إلى أهمية الاستماع إلى آراء وتصورات واقتراحات أحد مكونات النسيج الاقتصادي في إطار المقاربة التشاركية التي تعتمدها اللجنة في دراسة هذه المشاريع. وتساءلوا عن مدى تأثير مشاريع اللزمات ذات الجهد العالي على تحمّل الشبكة الكهربائية بنسبة للجهد المتوسط والمنخفض وبالتالي على مشاريع نظام الترخيص ونظام الاستهلاك الذاتي. وتساءلوا عن إمكانية تخزين الكهرباء المنتج من الطاقات المتجددة وعن الكلفة المالية لهذه العملية.

وفي ردهم على تساؤلات النواب أكّد ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية أن الأشغال التي تجري على الشبكة الكهربائية في الوقت الراهن تجعلها قابلة لاستيعاب كافة المشاريع المبرمجة خاصة منها المشاريع ذات الجهد العالي.

وأكدوا أن المؤسسات التونسية حققت نسب ادماج محترمة في مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة قابلة للتدعيم في الأيام القادمة.

## 3- - الاستماع إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الانتقال الطاقي ومناخ الاستثمار في الطاقات المتجددة، وممثلين عن عمادة المهندسين التونسيين:

استمعت اللجنة بتاريخ 02 أفريل 2026 إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الانتقال الطاقي ومناخ الاستثمار في الطاقات المتجددة، وإلى ممثلين عن عمادة المهندسين التونسيين.

واشار الخبراء ممثّلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى بعض الأرقام الواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة فيما يخص تونس والمبني على بيانات لسنة 2024، وأوضحوا أن تونس تمتلك حاليا حوالي 1086 ميغاواط من الطاقات المتجددة تمثّل 15% من القدرة المركبة و6% من الإنتاج. وأكّدوا أن التوجه إلى خيار الطاقات المتجددة أصبح ضرورة حتمية وخيارا استراتيجيا من أجل السيادة الطاقية، وخاصة في إطار اعتماد تقنية تحويل ضوء الشمس المباشر إلى طاقة كهربائية، وهي الأكثر ملاءمة لثرواتنا الطبيعية وللظروف المناخية لبلادنا إضافة لملاءمتها لإمكانياتنا العلمية والبحثية من خلال توفر عديد البحوث والتجارب في هذا المجال على مستوى المخابر ومراكز البحوث .

وتطرّقوا في إشارة إلى الصبغة الفلاحية لمنطقتي سقدود ومنزل الحبيب إلى ضرورة وجود دراسة بيئية ودراسة جيولوجية لكل مشروع من المشاريع الخمسة المعروضة على أنظار اللجنة تأخذ بعين الاعتبار المقبولية المجتمعية ومدى تأثير هذه المشاريع على خصوصية المناطق المعنية بها خاصة إذا كانت منطلقا لمشاريع أخرى في إطار توسعة عملية الاستثمار في المستقبل. وثمّنوا إقامة هذه اللزمات الخمس في مناطق تمتاز بإشعاع شمسي جيّد لوجودها في الجنوب التونسي. وأشاروا إلى أن 70% من مشاريع الطاقات المتجددة في العالم من الطاقة الفولطاضوئية، و20% منها من طاقة الرياح .

كما شدّدوا على ضرورة التسريع في إنجاز الخمسة مشاريع المعروضة والتي ستعطي 600 ميغاواط والتي تمثل 5.11% من المزيج الطاقي أي سننتقل من 11% إلى 16% من جملة 35% من المزيج الطاقي المبرمجة سنة 2030.

وأشاروا من ناحية أخرى إلى بعض التحفظات المتعلقة بطريقة احتساب كمية الكهرباء المنتجة من خلال هذه المشاريع والمضمنة بوثيقة شرح الأسباب. كما حذّروا من انعكاس ذلك على بقية المعطيات المتعلّقة بحجم الكمية الموردة من الغاز ومصاريف الإنتاج من العملة الصعبة. ودعوا إلى ضرورة مشاركة الكفاءات التونسية من خبراء في مجال الطاقات المتجددة في إعداد كراسات الشروط المتعلقة بمثل هذه المشاريع .

وتطرّقوا إلى مدة لزمة انتاج الكهرباء، مشيرين إلى ضرورة تقليص هذه المدة في المشاريع المستقبلية على ألا تتجاوز 20 سنة حتى يبقى للدولة التونسية بعد انتهاء مدة اللزمة المجال لمواصلة استغلال هذه المحطات الفولطاضوئية.

ومن جانبهم أشار النواب إلى أهمية الاستماع إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به مؤسسات البحث العلمي والجامعات

والمخابر المتخصصة في مواكبة التحولات الطاقية وتطوير الحلول التكنولوجية وتثمين الكفاءات الوطنية في هذا المجال الاستراتيجي. وأكّدوا أن الانتقال نحو الطاقة المتجددة لم يعد خيارا فحسب بل أصبح ضرورة وطنية تفرضها رهانات الأمن الطاقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية مما يقتضي الاستنارة بالرأي العلمي والفني خاصة فيما يتعلق بمدى جاهزية المنظومة الوطنية للبحث والتكوين لمواكبة هذه المشاريع ومدى انعكاسها على البحث العلمي وتكوين الموارد البشرية المختصة.

ودعا بعض النواب إلى ضرورة إيجاد الحلول القانونية وخلق الفرص لمشاركة المستثمر التونسي إلى جانب المستثمر الأجنبي في لزمات انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وضمان انتقال المعرفة وتوفير الإمكانات اللازمة للمؤسسات التونسية للمشاركة في لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وشدّدوا على ضرورة تفعيل مشاركة القطاع العام والخاص في مثل هذه المشاريع.

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب أوضح ممثلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن التسريع نحو التحوّل الطاقي الإيكولوجي هو خيار عالمي انخرطت فيه تونس خلال اتفاق باريس للمناخ. وأكّدوا ضرورة اعتماد كل الأنظمة المتاحة في مجال الطاقات المتجددة كنظام الإنتاج الذاتي ونظام الترخيص ونظام اللزمات، إضافة إلى مواصلة الاستثمار والبحث والاستكشاف في الطاقة الأحفورية بالتوازي مع تدعيم مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في كل المجالات على غرار محطات التطهير التابعة للديوان الوطني للتطهير واعتماد الحوكمة وترشيد الاستهلاك في كل الموارد المائية التي تستهلك الطاقة.

وفي خلال جلسة الاستماع المسائية، شدّد ممثلو عمادة المهندسين التونسيين على ضرورة تحقيق النجاعة المطلوبة من خلال تطوير مرونة المنظومة الكهربائية وهي قدرة الشبكة على

التكيّف مع التغيرات في الإنتاج والاستهلاك. وأكّدوا ضرورة تطوير التخزين وتحسين التحكم في الشبكة وإدارة الطلب بطريقة أكثر نجاعة. وأشاروا إلى أن تحقيق التوازن بين استقرار الشبكة وتقليص الانبعاثات لا يكون عبر الاعتماد على مصدر واحد للطاقة بل يجب تطوير مزيج طاقي متوازن يشمل الطاقات المتجددة والمحطات التقليدية المرنة والتخزين إلى جانب الربط الكهربائي مع الدول الأخرى. كما دعوا إلى التسريع في إنجاز المشاريع المعروضة بالتوازي مع السعي إلى مزيد تطوير المنظومة الوطنية. وأشاروا إلى أن السيادة الطاقية لا تعني فقط إنتاج الكهرباء بقدر ما تعني التحكم في كامل المنظومة الكهربائية بما يشمل الشبكة والتخزين والتسيير ، كما يتطلب رؤية واضحة وتخطيط محكم.

كما تطرّقوا إلى أهمية البعد الرقمي في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة حيث لم تعد المحطات الطاقية الحديثة مجرد منشآت إنتاج بل أصبحت أنظمة رقمية متكاملة تضم أنظمة تحكم صناعي (SCADA) وأجهزة استشعار متصلة ومنصات مراقبة عن بعد وتدفقات بيانات لحظية وحساسة. وأكّدوا أن من يتحكم في البيانات يتحكم في الطاقة.

وأكّد النواب في مداخلاتهم أن هذه المشاريع تكتسي أهمية وطنية كبرى بالنظر إلى ارتباطها بمسائل استراتيجية تمس الأمن الطاقي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة. وأكّدوا ضرورة الاستماع إلى مختلف الأطراف والهياكل الوطنية ذات العلاقة بما يضمن مقاربة شاملة ودقيقة تقدّم رؤية واضحة للجوانب التقنية لهذه المشاريع، خاصة من الناحية الفنية والهندسية والتكنولوجية التي يمتلكها المهندسون في هذا المجال والتعويل على خبرتهم المهنية والفنية والوقوف على مدى جاهزية بلادنا لإنجاح مثل هذه المشاريع، وكذلك التحديات التي يمكن أن تعترض تنفيذها.

وشدّدوا على ضرورة حسن استغلال ثرواتنا الطبيعية من طاقة شمسية وطاقة رياح بما ينعكس إيجابا على حياة المواطن من خلال تحسين الشروط التفاوضية صلب اتفاقيات اللزمات وضمان حقوق الأجيال القادمة. وتساءلوا عن كيفية الاستفادة من الرصيد الكربوني من خلال هذه المشاريع ودور البصمة الكربونية في التأثير على الصادرات التونسية.

وفي اجاباتهم على تساؤلات النواب أكّد ممثلو عمادة المهندسين التونسيين أن البصمة الكربونية أصبحت رهانا تنافسيا ومعيارا حاسما في التجارة العالمية خاصة مع دخول آلية تعديل الكربون على الحدود حيز التطبيق الكامل بحلول سنة 2026 بحيث إن المنتجات الموجهة للتصدير نحو السوق الأوروبية، وهي وجهة 70% من صادراتنا، ستخضع لرسوم إضافية مرتبطة مباشرة بكثافة الكربون في الكهرباء المستخدمة في إنتاجها.

وقدّموا جملة من التوصيات لتحقيق السيادة الطاقية منها التأكيد على أهمية الربط الكهربائي مع المحيط الإقليمي والاستثمار في التخزين الطاقي وتطوير شبكة النقل لتعزيز مرونة المنظومة إضافة إلى اعتماد إطار واضح لحوكمة البيانات الطاقية مع إدماج إلزامي لمتطلبات الأمن السيبراني في جميع المشاريع، والتسريع في رفع حصة الطاقات المتجددة ضمن رؤية وطنية شاملة ومنسقة إلى جانب ضمان الرقابة الوطنية الفعّالة على الأنظمة الرقمية الحساسة، لأن السيادة الطاقية في مفهومها الحديث لم تعد مسألة إنتاج فحسب بل هي منظومة متكاملة تجمع بين التحكم في البنية التحتية، والسيطرة على البيانات، وتأمين الأنظمة الرقمية، وخفض البصمة الكربونية بما يصون تنافسية اقتصادنا.

## 4- الاستماع إلى السيد وزير البيئة وإلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز

بتاريخ 08 أفريل 2026 عقدت اللجنة جلسة للاستماع إلى وزير البيئة وإلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وأوضح وزير البيئة أن تونس صادقت على اتفاق باريس للمناخ منذ سنة 2016 والذي يوفّر الإطار القانوني الدولي للاستجابة الجماعية لتغيّر المناخ، ويقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، مع احترام الخصوصيات الوطنية والأولويات التنموية لكل دولة. وأكّد أن تونس وضعت أهدافا طموحة لخفض الانبعاثات الكربونية، خصوصا في قطاع الطاقة والكهرباء، الأكثر إسهاما في الانبعاثات الوطنية. وأعدّت في هذا السياق استراتيجيتها حول التغيّرات المناخية في عدة مجالات منها مجال الطاقة، ومجال الصناعة، ومجال الفلاحة والغابات، ومجال التصرف في النفايات.

وأكّد أن الأهداف المرسومة في استراتيجية تونس حول التغيّرات المناخية في أفق سنة 2050 في مجال الطاقة تتمثل في تقليص 50% من الاستهلاك الأولي للطاقة، وبلوغ نسبة 43% من نسبة كهربة الاستعمالات بما في ذلك السيارات الكهربائية، وبلوغ نسبة 80% من نسبة الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء .

وأوضح الوزير أن آلية تبادل أرصدة الكربون هي موضوع الفصل السادس من اتفاق باريس حول المناخ أو ما يُعرف بأسواق الكربون وأهميتها الاستراتيجية في إعانة البلدان على الإيفاء بتعهداتها في مجال التغيرات المناخية. وتقوم على اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنفيذ مشاريع أو برامج تقلل الانبعاثات في إحدى الدول. ويتم الاتفاق على تقاسم الأرصدة الكربونية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق مع احترام المساهمات المحددة وطنيا لكل دولة .

وتطرّق إلى أهمية أرصدة الكربون بالنسبة إلى بلادنا من ذلك تبادل المعرفة وبناء قدرات والمساعدة على تنفيذ سياسات مناخية فعالة ومستدامة، إلى جانب تسريع مشاريع الطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية، ودعم مشاركة القطاع الخاص وخلق فرص شغل خضراء، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين موقع تونس ضمن الأسواق الكربونية الدولية.

وأكّد ضرورة حسن استغلال آلية تبادل أرصدة الكربون على اعتبار أنها آلية ظرفية بالنظر إلى إمكانية تحقيق عديد البلدان المصنعة للحياد الكربوني في الأعوام القليلة القادمة وإمكانية إنهائها للتعامل بهذه الآلية. مشيرا إلى حاجة بلادنا للطاقة في ظل العجز الطاقي المسجل.

وفي حديثه عن إبرام الاتفاقيات الثنائية في مجال التغيرات المناخية، أوضح أن تونس أبرمت اتفاقية مع اليابان سنة 2022 في إطار تفعيل الفصل السادس من اتفاق باريس، وتهدف إلى إرساء آلية الائتمان المشترك (JCM) كأداة عملية لتعزيز التعاون الثنائي في مجال العمل المناخي، وأن الأرصدة الكربونية المنتجة وفق هذه الآلية يتم تقاسمها بين الطرفين حيث تحتفظ تونس بجزء هام منها لدعم أهدافها المناخية أو لتعبئة موارد إضافية عبر التمويل المناخي، بينما تستفيد اليابان من الجزء المقابل لمساهمتها في التمويل ونقل التكنولوجيا. وأكّد أن هذه الآلية ليست تفويتا أو بيعا لأرصدة تونس بل شراكة تضمن منفعة مزدوجة من خلال مشاريع حديثة بكلفة أقل والاستفادة من الأرصدة الناتجة. كما يُعتمد نظام التعديلات المقابلة وفق الفصل السادس من اتفاق باريس لضمان عدم احتساب التخفيضات مرتين، ما يعزز مصداقية الآلية دوليا.

وأكّد في هذا الإطار أن تونس أمضت اتفاقية تعاون مع سويسرا في مجال الحد من التغيرات المناخية في ديسمبر 2023 وتمت المصادقة عليها بمقتضى الأمر عدد 206 لسنة

2024، وأنه حتى الآن، لم يبدأ أي مشروع فعلي مع الجانب السويسري ولم يتم تبادل أرصدة كربون مع الجانبين الياباني والسويسري.

وأشار بخصوص مشاريع اللزمات المعروضة على اللجنة إلى أنه لا يمكن إنجاز هذه المشاريع في حالة عدم وجود آلية تقاسم أرصدة الكربون نظرا لعدم مردودية المشروع. إلى جانب أنه في حالة إنتاج أرصدة الكربون من طرف المستثمرين الخواص التونسيين أو من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز لا يمكن بيعها نظرا لعدم استقرار سوق الكربون في العالم.

ومن جانبهم أكّد النواب أهمية الاستماع إلى توضيحات وزارة البيئة بخصوص هذه المشاريع وبيان رؤيتها حول انعكاساتها الفنية والاقتصادية والبيئية ومدى انسجامها مع التوجهات الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وتصوّرها للإطار القانوني والتنظيمي الكفيل بتفعيل آلية أرصدة الكربون في بلادنا. وذلك لما تكتسيه هذه المشاريع من تأثير مباشر على مستقبل قطاع الطاقة وعلى التزامات الدولة في مجال الانتقال الطاقي ودعم الاستثمار بموارد مالية في حدود 1640 مليون دينار وتعزيز السيادة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد مع ضمان احترام المعايير البيئية والمحافظة على حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

واستوضحوا في هذا السياق حول آلية أرصدة الكربون باعتباره من الملفات البيئية والاقتصادية المستجدة والتي تفرض نفسها بقوة على الساحة الوطنية والدولية في ظلّ التحوّلات العالمية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والالتزامات المناخية، وما يوفّره هذا التوجّه من فرص لدعم الانتقال البيئي وتعبئة موارد إضافية لفائدة الاقتصاد الوطني.

وأشار بعض النواب إلى ضرورة تثمين نبتة البوسيدونيا الموجودة بالبحر الأبيض المتوسط والتي تملك تونس نسبة 70% منها، وذلك دعما لتنافسية تونس في الأسواق الكربونية. وتساءلوا عن عدم إحالة الاتفاقيات المتعلقة باقتسام أرصدة الكربون على مجلس نواب الشعب على

اعتبار أنه ثروة طبيعية. وتساءلوا عن الصيغة القانونية التي تم بموجبها تمتيع المستثمر الأجنبي في هذه اللزمات بمبلغ 36 مليون دينار قيمة بيع أرصدة الكربون الذي ترجع ملكيّته للشركة التونسية للكهرباء والغاز. كما تساءلوا عن عدم الاحتفاظ بأرصدة الكربون المنتجة لتخفيض الاعتمادات التي سيتم توظيفها على مستوى التصدير ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات العالمية المتعلقة بالبصمة الكربونية.

وشدّد بعض النواب على ضرورة وضع مخطط طاقي تندرج فيه هذه المشاريع، مطالبين بمراجعة الاتفاقيات المبرمة مع أصحاب هذه اللزمات من خلال التخفيض في مدتها ومراجعة الامتيازات الجبائية والديوانية الممنوحة لها إلى جانب النظر في مآل التجهيزات بعد انتهاء مدة اللزمة لضمان حق الأجيال القادمة في محيط بيئي سليم. كما لاحظوا حجم الاتفاقيات المبرمة وملحقاتها التي يتجاوز عدد صفحاتها عدة مئات مشيرين إلى ضرورة إعدادها باللغة العربية.

وفي رده على تساؤلات النواب أوضح وزير البيئة أن تبادل أرصدة الكربون يتم تطبيقا لبنود اتفاقية التعاون حول التغيرات المناخية بين تونس واليابان المصادق عليها بمقتضى مرسوم صادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لسنة 2023 .

وشدّد على ضرورة التفريق بين اتفاقية التعاون بين تونس واليابان حول الآلية المشتركة لتبادل تخفيضات الكربون (JCM) والتي تُعتبر نموذجا متقدما للتعاون الدولي في مجال العمل المناخي، وبين آلية تعديل حدود الكربون التي تمّ تفعيلها من قبل الاتحاد الأوروبي بدءا من سنة 2026 لفرض رسوم على واردات السلع عالية الانبعاثات.

وأكّد أن الوزارة بصدد القيام بعملية تأهيل بيئي لمصانع الأسمنت التسعة، والتي تتجاوز قيمة وارداتها 200 مليون دينار سنويا من الفحم البترولي الذي يتميز باحتوائه على نسبة

عالية جداً من الكربون، إلى جانب العمل على مشروع معالجة النفايات لتحويلها إلى وقود صلب عالي القيمة الحرارية والمعروف بالوقود المشتق من النفايات (RDF) .

وخلال جلسة الاستماع المسائية، قدّم الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز لمحة حول آلية تبادل أرصدة الكربون مبينا أنه فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى للطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات فإن أرصدة الكربون الناتجة عن المشاريع هي ملكية حصرية للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى عقد شراء الكهرباء. وإنه مع ذلك تم التنصيص على عدة خيارات تتعلق بملكية الأرصدة وتقاسمها. ويتمثل الخيار الأول في أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتقييم جميع أرصدة الكربون وتتحمّل جميع التكاليف المرتبطة بشهادات الاعتماد الخاصة بها. بينما يتمثل الخيار الثاني في إحالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز أرصدة الكربون للحكومة التونسية. أما الخيار الثالث فيتمثل في أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتقاسم أرصدة الكربون بالتساوي مع شركة المشروع إذا طلبت ذلك على أن تتحمّل شركة المشروع وحدها جميع التكاليف المتعلقة بالتصديق وإصدار الأرصدة.

وأضاف أنه بالنسبة للمشاريع المبرمجة بولاية سيدي بوزيد وبمنزل الحبيب بولاية قابس تمّ اعتماد الخيار الثاني المتمثل في إحالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لأرصدة الكربون للحكومة التونسية. ويتيح هذا الخيار خفض تكاليف الاستثمار وبالتالي تقديم أسعار بيع كهرباء أكثر تنافسية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، وإنشاء أرصدة الكربون وتقاسمها دون أن تضطر الدولة للتدخل في عملية الاعتماد أو تحمّل تكاليف المعاملات.

وثمّن النواب في مداخلاتهم أهمية الاطلاع على الرؤية الفنية لممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز والاستماع إلى توضيحاتهم بخصوص المشاريع المعروضة وفق مقاربة تمكّن من تعزيز السيادة الطاقية في إطار السيادة الوطنية على ثرواتنا الطبيعية.

وتساءلوا في هذا الصدد عن إمكانية أن تتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز إنجاز هذه اللزمات لحسابها أو الدخول في شراكة مع المستثمرين الأجانب، لا سيما في ظل وجود كفاءات تونسية في هذا المجال.

وفي رده على تساؤلات النواب أكّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أهمية هذه المشاريع في اكتساب التجربة ونقل التكنولوجيا ومعاضدة مجهودات الدولة في دعم وتحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تتمتع بدعم مالي من الدولة في حدود 4000 مليون دينار سنويا. وشدّد على تسريع المصادقة على هذه المشاريع ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة .

وأوضح من جهة أخرى أن تثمين أرصدة الكربون يتطلب عدة آليات لا تمتلكها الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولا وزارة الصناعة والمناجم والطاقة. وأكّد أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليس لها الإمكانيات المالية للاستثمار في هذه المشاريع، لا سيما وأن تكاليف شراءات الغاز من طرف الشركة تبلغ 6000 مليون دينار سنويا بينما تبلغ مداخيل الشركة ما يقارب 5000 مليون دينار بقيمة عجز يبلغ 1000 مليون دينار سنويا.

**5- تنظيم يوم دراسي:**

نظّمت الاكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب الأربعاء 22 أفريل 2026 يوما دراسيا حول مشاريع القوانين عدد 1 و2 و3 و4 و5 لسنة 2025 وذلك بطلب من لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة. وشارك في هذا اليوم الدراسي كل من السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المكلف بالانتقال الطاقي، وعدد من الضيوف من وزارات الصناعة والمناجم والطاقة، والاقتصاد والتخطيط، والتعليم العالي والبحث العلمي،

والبيئة، وممثّلي الاتحاد التونسي للصّناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وعمادة المهندسين التونسيين، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، وعدد من الخبراء.

وأشار السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المكلف بالانتقال الطاقي الى تدشين محطات جديدة للطاقة الشمسية الفولطاضوئية في ولايات سيدي بوزيد والقيروان وتوزر، بقدرة جملية بلغت 200 ميغاوات، من شأنها انتاج الطاقة الكهربائية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز . ودعا إلى مواصلة نسق انتاج مشاريع الطاقة في الفترة المقبلة، معتبرا أنّ تونس تعيش حاليا مرحلة تاريخية لتغيير المشهد الطّاقي بفضل انجاز مشاريع كبرى للطاقة والبنية التحتية بعد تسجيل عجز طاقي بلغ نسبة 65 بالمائة أدّى الى اللجوء للتوريد لتغطيته رغم الإمكانيات التي من الممكن ان تجعل تونس بلدا مصدّرا للطاقة وليس مورّدا .

وقدّم عرضا أبرز فيه أهم المؤشرات والتحديات المتعلّقة بالطاقة، إضافة الى الأهداف التي ترنو اليها بلادنا. وبيّن أنّ تونس تعاني اليوم من عجز طاقي يبلغ 6.3 مليون طن مكافئ نفط (ط.م.ن) بسبب ارتفاع الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي بالتوازي مع ارتفاع سعر شراء هذه المادة، مبرزا أنّ دعم الطاقة ارتفع الى 7112 مليون دينار في سنة 2025 بعد أن كان في حدود 550 مليون دينار في سنة 2011.

وأشار كذلك إلى انخفاض الموارد الوطنية من الطاقة مقابل زيادة الطلب، وتسجيل عجز هيكلي على مستوى ميزان الطاقة، إضافة الى تفاقم عجز الميزان التجاري الطاقي مع ارتفاع مستمر للتبعية الطاقية مما زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار الطاقة العالمية. كما أشار الى الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعي، مبيّنا أن نسبة دعم الطاقة بلغت حوالي 9 بالمائة من إجمالي ميزانية الدولة.

وأكّد كاتب الدولة أنّ أبرز الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة تتمثّل في تحسين الاستقلالية الطاقية بنسبة 67 بالمائة كأفضل السيناريوهات، والمساهمة في النمو الاقتصادي بنسبة 2 بالمائة، إضافة الى تخفيض كثافة الكربون بنسبة 4.6 بالمائة سنويا، وتحديد نسبة لا تقل عن 50 بالمائة في حصّة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة الكهربائية سنة 2035.

وأشار في ذات السياق الى التوجّه نحو تنفيذ جملة من الإصلاحات في الفترة بين 2023 و2025 من بينها إصلاحات مؤسساتية وتشريعية، واصلاح الاختلالات الجوهرية في قطاع الطاقة، مع ترسيخ الإنجازات واستكمال الدراسات التحضيرية للمشاريع الكبرى وتعزيز القدرات المؤسساتية في القطاع.

وبخصوص الفترة ما بين سنتي 2026 و2030، بيّن انه سيتم إطلاق مشاريع هيكلية تتمثل في تكريس الإصلاحات في قطاع الطاقة، وتسريع انجاز مشاريع الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقية، إضافة الى تجهيز البنية التحتية للانتقال الطاقي، فضلا عن التوجّه لاعتماد تقنيات جديدة في هذا المجال، وانشاء شراكات استراتيجية في مجالي الطاقة والتكنولوجيا على المستويين الإقليمي والدولي.

ثم أشار الى خارطة الطريق المزمع اتباعها في المرحلة ما بين سنوات 2031 و2035، مؤكّدا التوجّه الى انجاز استثمارات في البنية التحتية، وتوسيع نطاق الاستثمارات في تقنيات جديدة للانتقال الطاقي، وجعل تونس مركزا إقليميا لتقنيات الطاقة الجديدة.

كما تطرّق الى الإطار القانوني للطّاقات المتجددة، مبيّنا أنّ نظام اللزمات في هذا المجال يوفّر قدرة تفوق 10 ميغاواط طاقة شمسية فولطاضوئية، و30 ميغاواط طاقة رياح، كما يتطلّب هذا النظام نشر طلب عروض وتوفير الأراضي سواء من قبل الوزارة المكلفة بالطاقة او من طرف أصحاب المشاريع.

واستعرض كاتب الدولة المشاريع التي تنجز في إطار نظام الإنتاج الذاتي في الجهد المنخفض، ومن بينها مشروع "بروسول ألاك" الاقتصادي الذي انطلق في أفريل 2025 ويستهدف المستهلكين ما بين 1200 و1800 كيلواط ساعة سنويا.

وبخصوص الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشاريع المسندة في إطار نظام اللزمات أوضح كاتب الدولة ان الاستثمار الجملي قدّر بحوالي 2400 مليون دينار، بما سيمكّن من خلق حوالي 300 موطن شغل مباشر قار خلال فترة الاستغلال، بالإضافة إلى أكثر من 4000 موطن شغل خلال فترة الاشغال التي تمتد من 12 الى 15 شهرا. وبيّن أنّ معدل التعريفة سينخفض الى حدود 108 مليم /كيلواط ساعة مقارنة بكلفة الإنتاج من الغاز الطبيعي المورّد التي تبلغ حوالي 300 مليم /كيلواط ساعة. كما أشار الى أن هذه المشاريع ستمكّن من تجنّب مصاريف الإنتاج بالغاز الطبيعي بحوالي 400 مليون دينار سنويا وتجنّب توريد حوالي 450 ألف طن مكافئ نفط وهو ما يمثّل حوالي 16 بالمائة من الواردات السنوية للغاز الطبيعي.

كما استعرض كاتب الدولة جملة الإجراءات المتبعة لإسناد مشاريع الطاقة التي تم تدشينها بالقصر من ولاية قفصة، والمزونة من ولاية سيدي بوزيد، ومنزل الحبيب من ولاية قابس، بداية من طلب العروض وقرار اسنادها واثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وخلال النقاش العام أبرز المتدخلون أهمية دعم مشاريع الطاقات المتجددة وتنويع مصادر انتاج الكهرباء وتقليص التبعية الطاقية خاصة في ظل التحديات المالية الحالية والوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط.

كما شدّدوا على ضرورة تعزيز هذا التوجه الاستراتيجي لتكريس الامن الطاقي وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وتقليص كلفة انتاج الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد، إضافة الى دفع التنمية الجهوية من خلال إحداث مشاريع استثمارية بالمناطق الداخلية.

وأكّد الحاضرون أن مثل هذه المشاريع والمبادرات من شأنها تعزيز الاستقلال الطاقي لبلادنا عبر وضع بنود عقود وكراسات شروط تخدم المصلحة الوطنية .

واستفسر عدد اخر من النواب، في المقابل، عن بعض الشروط المضمّنة باتفاقيات اللزمات وتداعياتها على ميزانية الدولة وعلى موازنات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقد بيّن كاتب الدولة في تفاعله مع النقاش العام ان اسناد هذه المشاريع يخضع للنصوص القانونية الجاري بها العمل، مؤكّدا أنّ الوزارة حريصة على حماية مصالح تونس وحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية وتثمينها وفقا لعقود وشروط قانونية.

## 6- رأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

عملا بأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وبناء على توصية مكتب المجلس عدد 07 للدورة النيابية 2025-2026 المنعقد بتاريخ 29 جانفي 2026، والمتعلق بطلب رأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول هذه المشاريع، وحيث وجهت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بمقتضى مراسلة في الغرض تطلب من خلالها من لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية رأيها حول هذه المشاريع، وتبعا لذلك تلقت اللجنة بتاريخ 24 أفريل 2026 نص الرأي المطلوب والذي تجدونه مرفقا بالتقرير.

## 7- مناقشة الفصول والتصويت:

بعد استكمال لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لجلسات الاستماع بشأن هذه المشاريع وبعد الاطلاع على رأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول مشاريع هذه القوانين، اجتمعت اللجنة بتاريخ 24 أفريل 2026 لمناقشة مشاريع القوانين عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 والتصويت عليها.

**التصويت على مشروع القانون عدد 01 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة".**

التصويت على العنوان: 06 (أصوات) موافقة، 00 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 01 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة بأغلبية الحاضرين.**

**التصويت على مشروع القانون عدد 02 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد".**

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تم التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 02 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" بأغلبية الحاضرين.**

**التصويت على مشروع القانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر".**

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تم التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" بأغلبية الحاضرين.**

**التصويت على مشروع القانون عدد 04 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود ".**

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 04 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 02 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 04 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود " بأغلبية الحاضرين.**

**التصويت على مشروع القانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب".**

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت على مشروع القانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" بأغلبية الحاضرين.**

## III.توصيات اللجنة

تتقدم لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالتوصيات التالية:

- الإسراع في إعداد مخطط طاقي استنادا إلى الفصل 04 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- العمل على إدراج عملية الخزن في المشاريع المستقبلية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- ضرورة تحسين شروط التفاوض في اتجاه التقليص من مدة اللزمة ومن الامتيازات الجبائية،
- التأكيد على ضرورة ايضاح الإطار التعاقدي وضمان مصلحة الدولة وفرض نقل الكفاءة كالتزام فعلي في المشاريع القادمة،
- العمل على الرفع من نسبة الادماج المحلي في مثل هذه المشاريع،
- تشجيع المستثمر التونسي للانخراط في هذه المشاريع عبر توفير تمويلات بشروط تفاضلية،
- تطوير مرونة المنظومة الكهربائية وقدرة الشبكة على التكيف مع الإنتاج والاستهلاك،
- التسريع في استكمال سن التشريعات المتعلقة بالطاقات المتجددة والمتعلقة تثمين أرصدة الكربون،

- ضرورة أن تبقى البصمة الكربونية الناتجة عن هذه المشاريع ملكا للدولة التونسية كرصيد سيادي واستراتيجي في ظل التحوّلات العالمية، مع ضرورة إرساء سجل وطني للبصمة الكربونية كعنصر تنافسي مباشر للاقتصاد الوطني.
- التسريع في مشاريع الربط الكهربائي مع المحيط الإقليمي والدولي باعتبارها أداة لتعزيز استقرار الشبكة ووسيلة لتثمين أفضل لفائض الإنتاج من الطاقات المتجددة.

## IV.قرار اللجنة

قررت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشاريع القوانين عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 بأغلبية أعضائها الحاضرين.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| محمد أمين المباركي | محمد علي فنيرة |

# ملحق بالتقرير

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

# تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

## بخصوص

## إبداء رأيها في مشاريع القوانين

## عدد 01 و02 و03 و04 و2026/05

رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي: صابر الجلاصي

نائب رئيس اللجنة: طارق المهدي

مقرر اللجنة: صالح السالمي

## I.أعمال اللجنة:

بتاريخ 03 فيفري 2026، وردت على لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مراسلة من قبل لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة تطلب من خلالها منها إبداء رأيها بخصوص عدد من مشاريع القوانين، وذلك عملا بالتوصية الصادرة عن مكتب مجلس نواب الشعب عدد 07 المنعقد بتاريخ 29 جانفي 2026. وتتمثل هذه المشاريع في:

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" **(عدد 2026/01)**.
- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" **(عدد 2026/02)**.
- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" **(عدد 2026/03)**.
- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود" **(عدد 2026/04)**.
- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" **(عدد 2026/05)**.

ولدراسة مشاريع هذه القوانين والتعمق في مضامينها وأبعادها في إطار إبداء الرأي، انضمت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية إلى جلسة لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة المنعقدة بتاريخ 08 أفريل 2026 والتي خصصتها للاستماع إلى السيد وزير البيئة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول آلية تبادل أرصدة الكربون، في إطار النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وأكد رئيس اللجنة في مداخلته أن الجلسة تنعقد في إطار التكامل بين لجان المجلس والاستئناس برأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية خاصة وأن بلادنا اليوم وفي ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، تحتاج إلى تحول طاقي وانتقال جذري وهيكلي في منظومة انتاج الطاقة واستهلاكها من الاعتماد على الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز إلى مصادر طاقة مستدامة

ومتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك بهدف الحد من انبعاثات الكربون ومكافحة التغيرات المناخية، بالإضافة إلى تعزيز كفاءاتنا الطاقية كجزء أساسي من التحول البيئي والاقتصادي الشامل.

وأكد أن هذا التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة له جدوى اقتصادية هامة باعتباره الأقل تكلفة في معظم أنحاء العالم اليوم، كما أنه يمكن الاستئناس بتجارب الدول المقارنة في العالم وخاصة دول الخليج التي لها تجارب رائدة في هذا المجال قادتها إلى تحقيق نسب نمو مرتفعة، مضيفا في هذا السياق أن مثل هذه الاستثمارات لها انعكاسات بيئية هامة جدا باعتبارها تخفّض من انبعاثات الغازات الدفيئة.

وفي مستهل عرضه، ذكّر السيد وزير البيئة أن تونس صادقت منذ سنة 2016 على اتفاق باريس للمناخ الذي يوفّر الإطار القانوني الدولي للاستجابة الجماعية لتغيّر المناخ، وهو يقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة مع احترام الخصوصيات الوطنية والأولويات التنموية لكل دولة. وأكّد أن تونس وضعت أهدافا طموحة لخفض الانبعاثات، خصوصا في قطاع الطاقة والكهرباء الأكثر إسهاما في الانبعاثات الوطنية. وأعدّت في هذا السياق استراتيجيتها حول التغيّرات المناخية في عدة مجالات منها مجال الطاقة، ومجال الصناعة، ومجال الفلاحة والغابات، ومجال التصرف في النفايات.

وأكّد أن الأهداف المرسومة ضمن الاستراتيجية الوطنية حول التغيّرات المناخية في أفق سنة 2050 في مجال الطاقة تتمثل في تقليص 50% من الاستهلاك الأولي للطاقة، وبلوغ نسبة 43% من نسبة كهربة الاستعمالات بما في ذلك السيارات الكهربائية، وبلوغ نسبة 80% من نسبة الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء.

وأوضح السيد الوزير أن آلية تبادل أرصدة الكربون هي موضوع الفصل السادس من اتفاق باريس حول المناخ أو ما يُعرف بأسواق الكربون وأهميتها الاستراتيجية في إعانة البلدان على الإيفاء بتعهداتها في مجال التغيرات المناخية. وهي تقوم على اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنفيذ مشاريع أو برامج تقلّل الانبعاثات في إحدى الدول. ويتم الاتفاق على تقاسم الأرصدة الكربونية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق مع احترام المساهمات المحددة وطنيا لكل دولة.

وتطرّق إلى أهمية أرصدة الكربون بالنسبة إلى بلادنا من ذلك تبادل المعرفة وبناء القدرات والمساعدة على تنفيذ سياسات مناخية فعالة ومستدامة، إلى جانب تسريع مشاريع الطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية، ودعم مشاركة القطاع الخاص وخلق فرص شغل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين موقع تونس ضمن الأسواق الكربونية الدولية.

وأكّد على ضرورة حسن استغلال آلية تبادل أرصدة الكربون على اعتبار أنها آلية ظرفية بالنظر إلى إمكانية تحقيق عديد البلدان المصنعة للحياد الكربوني في الأعوام القليلة القادمة وإمكانية إنهائها للتعامل بهذه الآلية، مشيرا إلى حاجة بلادنا للطاقة نظرا لإنتاجها نسبة 35% من احتياجاتنا من مواردنا الذاتية.

وفي حديثه عن إبرام الاتفاقيات الثنائية في مجال التغيرات المناخية، أوضح السيد الوزير أن تونس أبرمت اتفاقية مع اليابان سنة 2022 في إطار تفعيل الفصل السادس من اتفاق باريس، وهي تهدف إلى إرساء آلية الائتمان المشترك كأداة عملية لتعزيز التعاون الثنائي في مجال العمل المناخي، وأن الأرصدة الكربونية المنتجة وفق هذه الآلية يتم تقاسمها بين الطرفين حيث تحتفظ تونس بجزء هام منها لدعم أهدافها المناخية أو لتعبئة موارد إضافية عبر التمويل المناخي، بينما تستفيد اليابان من الجزء المقابل لمساهمتها في التمويل ونقل التكنولوجيا. وأكّد أن هذه الآلية ليست تفويتا أو بيعا لأرصدة تونس بل شراكة تضمن منفعة مزدوجة من خلال مشاريع حديثة بكلفة أقل والاستفادة من الأرصدة الناتجة. كما يُعتمد نظام التعديلات المقابلة وفق الفصل السادس من اتفاق باريس لضمان عدم احتساب التخفيضات مرتين، ما يعزز مصداقية الآلية دوليا.

وأكّد في هذا الإطار أن تونس أمضت اتفاقية تعاون مع سويسرا في مجال الحد من التغيرات المناخية في ديسمبر 2023 وتمت المصادقة عليها بمقتضى الأمر عدد 206 لسنة 2024، وأنه حتى الآن، لم يبدأ أي مشروع فعلي مع الجانب السويسري ولم يتم تبادل أرصدة كربون مع الجانبين الياباني والسويسري.

وبخصوص مشاريع اللزمات المعروضة على مجلس نواب الشعب، أشار السيد الوزير إلى أنه لا يمكن إنجاز هذه المشاريع في حالة عدم وجود آلية تقاسم أرصدة الكربون نظرا لعدم مردودية المشروع، إلى جانب أنه في حالة إنتاج أرصدة الكربون من قبل المستثمرين الخواص التونسيين أو من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لا يمكن بيعها نظرا لعدم استقرار سوق الكربون في العالم.

وفي مداخلاتهم، أكّد النواب أهمية الاستماع إلى توضيحات وزارة البيئة بخصوص هذه المشاريع وبيان رؤيتها حول انعكاساتها الفنية والاقتصادية والبيئية ومدى انسجامها مع التوجهات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. كما استفسروا عن تصوّر الوزارة للإطار القانوني والتنظيمي الكفيل بتفعيل آلية تقاسم أرصدة الكربون في بلادنا، وذلك لما تكتسيه هذه المشاريع من تأثير مباشر على مستقبل قطاع الطاقة وعلى التزامات الدولة في مجال الانتقال الطاقي ودعم الاستثمار وتعزيز السيادة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد مع ضمان احترام المعايير البيئية والمحافظة على حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

وطلبوا في هذا السياق توضيحات بخصوص آلية تقاسم أرصدة الكربون باعتباره من الملفات البيئية والاقتصادية المستجدة والتي تفرض نفسها بقوة على الساحة الوطنية والدولية في ظلّ التحوّلات العالمية

المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والالتزامات المناخية، وما يوفّره هذا التوجّه من فرص لدعم الانتقال البيئي وتعبئة موارد إضافية لفائدة الاقتصاد الوطني.

كما لاحظ بعض النواب أن طريقة عقد اللزمات المتعلقة باستغلال حقول البترول لم تتغير إلى اليوم وبقيت الدولة التونسية مرتهنة إلى الخارج وعلى وجه الخصوص الشركات الأجنبية. وشددوا في هذا السياق على ضرورة وضع مخطط طاقي يتضمن رؤية استراتيجية شاملة لتوجهات الدولة على المدى المتوسط والبعيد تندرج في إطاره مثل هذه المشاريع. كما طالبوا بمراجعة الاتفاقيات المبرمة مع أصحاب هذه اللزمات من خلال التخفيض في مدتها ومراجعة الامتيازات الجبائية والديوانية الممنوحة لها إلى جانب النظر في مآل التجهيزات بعد انتهاء مدة اللزمة لضمان حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

من جهة أخرى، شدّد عدد من النواب على ضرورة أن يكون إبرام هذه اللزمات في إطار احترام السيادة الطاقية للدولة التونسية حتى تكون لها القدرة على تأمين احتياجاتها من الطاقة محليا والتحكم في مصادر إنتاجها وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية، وذلك من خلال وضع مخطط طاقي على أساس استراتيجية واضحة للانتقال نحو الطاقات المتجددة من شأنها تدعيم الاستقلالية الطاقية والتوجه نحو الاستكشاف المحلي ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يخدم المصلحة الوطنية.

كما أكدوا على ضرورة تشريك المستثمرين التونسيين في هذا المجال وتركيز خطوط تمويل لدعمهم وتيسير الإجراءات لتشجيعهم من أجل بناء جيل من الطاقات المتجددة وذلك تدعيما لتوجه السيد رئيس الجمهورية من أجل تكريس السيادة الوطنية. ودعوا في هذا السياق إلى ضرورة قيام المشرّع بدوره في هذا الإطار من حيث مراجعة عديد النصوص القانونية وسن تشريعات جديدة تراعي المصلحة الوطنية كأولوية مطلقة من ناحية أولى، وضرورة قيام البنوك العمومية بدورها في عملية الإسناد والتمويل كواجب وطني يقتضي من كل مكونات المجتمع العمل على معالجة العجز الطاقي من ناحية ثانية.

وفي تفاعله مع تساؤلات النواب واستفساراتهم، أوضح السيد الوزير أن تبادل أرصدة الكربون يتم طبقا لبنود اتفاقية التعاون حول التغيرات المناخية بين تونس واليابان المصادق عليها بمقتضى مرسوم صادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لسنة 2023.

وأكد على ضرورة التفريق بين اتفاقية التعاون بين تونس واليابان حول الآلية المشتركة لتبادل تخفيضات الكربون والتي تُعتبر نموذجا متقدما للتعاون الدولي في مجال العمل المناخي، وبين آلية تعديل حدود الكربون التي تمّ تفعيلها من قبل الاتحاد الأوروبي بدءا من سنة 2026 لفرض رسوم على واردات السلع عالية الانبعاثات.

كما أفاد أن الوزارة بصدد القيام بعملية تأهيل بيني لمصانع الاسمنت التسعة (09)، والتي تتجاوز قيمة وارداتها 200 مليون دينار سنويا من الفحم البترولي الذي يتميز باحتوائه على نسبة عالية جداً من الكربون، إلى جانب العمل على مشروع معالجة النفايات لتحويلها إلى وقود صلب عالي القيمة الحرارية والمعروف بالوقود المشتق من النفايات.

واختتم السيد الوزير توضيحاته مؤكدا أن التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الطاقي في تونس تكمن في كيفية تأمين الطلبات الطاقية وحوكمة نظام الدعم وتأثيره على الجانب الاجتماعي والبيئة في إطار توفير مقومات جودة الحياة واستدامتها.

وخلال جلسة الاستماع المسائية، قدّم الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز لمحة حول آلية تبادل أرصدة الكربون مبينا أنه فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى للطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات، فإن أرصدة الكربون الناتجة عن المشاريع هي ملكية حصرية للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى عقد شراء الكهرباء، وأنه مع ذلك تم التنصيص على عدة خيارات تتعلق بملكية الأرصدة وتقاسمها.

ويتمثل الخيار الأول في أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتقييم جميع أرصدة الكربون وتتحمّل جميع التكاليف المرتبطة بشهادات الاعتماد الخاصة بها. بينما يتمثل الخيار الثاني في إحالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز أرصدة الكربون إلى الحكومة التونسية. أما الخيار الثالث فيتمثل في أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتقاسم أرصدة الكربون بالتساوي مع شركة المشروع إذا طلبت ذلك على أن تتحمّل شركة المشروع وحدها جميع التكاليف المتعلقة بالتصديق وإصدار الأرصدة.

وأضاف أنه بالنسبة إلى المشاريع المبرمجة بولاية سيدي بوزيد وبمنزل الحبيب بولاية قابس تمّ اعتماد الخيار الثاني المتمثل في إحالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لأرصدة الكربون إلى الحكومة التونسية. ويتيح هذا الخيار خفض تكاليف الاستثمار وبالتالي تقديم أسعار بيع كهرباء أكثر تنافسية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، وإنشاء أرصدة الكربون وتقاسمها دون أن تضطر الدولة للتدخل في عملية الاعتماد أو تحمّل تكاليف المعاملات.

وشدّد النواب في مداخلاتهم على أهمية الاطلاع على الرؤية الفنية لممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز والاستماع إلى توضيحاتهم بخصوص المشاريع المعروضة وفق مقاربة تمكّن من تعزيز السيادة الطاقية في إطار السيادة الوطنية على ثرواتنا الطبيعية.

وتساءلوا في هذا الصدد عن إمكانية أن تتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز إنجاز هذه اللزمات لحسابها أو الدخول في شراكة مع المستثمرين الأجانب، لا سيما في ظل وجود كفاءات تونسية في هذا المجال.

كما دعا عدد من النواب كافة المكونات الفاعلة في الدولة من وظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية إلى التفكير بطريقة استراتيجية في كيفية تلبية احتياجاتنا من الطاقة خاصة وأن توجه مصنعي السيارات في العالم هو القطع نهائيا مع صناعة المحركات التي تشتغل بالبنزين والتوجه نحو تصنيع السيارات الكهربائية.

وذكّروا في هذا السياق أن المشهد تغير كثيرا وأن الحاجة إلى الطاقة أصبحت أكثر من ذي قبل، علما أن مجلس نواب الشعب صادق خلال دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 على امتياز خاص في إطار التشجيع على اقتناء السيارات الكهربائية، وبالتالي فإن الاستهلاك تضاعف بتزايد عدد هذا النوع من السيارات سواء للاستعمال الخاص أو المستعملة كوسائل للنقل العمومي.

كما أكد بعض النواب على ضرورة تشجيع مثل هذه الاستثمارات ومضاعفتها للحد من توريد الطاقة بالعملة الصعبة والتي تقدر كلفتها حوالي ثلاث مرات كلفة الإنتاج المحلي، علما أن استغلال اللزمات لمدة 25 سنة لا يعني بالضرورة انتهاء الاستفادة منها بعد هذه المدة وإنما بإمكان الدولة التونسية مواصلة استغلال ما هو متوفر من بنية تحتية مهيئة للإنتاج مباشرة، كما يمكن تجديد هذه المنشآت بأقل كلفة واستغلالها للإنتاج المحلي.

من جهة أخرى، تساءل عدد من النواب عن الإمكانيات المحلية المتاحة اليوم للاستثمار في هذا المجال وعن مدى قدرة الشركة التونسية للكهرباء والغاز على مجاراة مثل هذه اللزمات، بالإضافة إلى مدى استعداداتها لدعم الطاقة التنافسية في الفضاء الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالأداءات الموظفة على انتاج الكربون. كما استفسروا عن القيمة الربحية المحققة من هذه الاستثمارات معتبرين أن الأهم هو ديمومة المؤسسات العمومية ولا سيما الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وجوابا عن تساؤلات النواب، أكّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أهمية هذه المشاريع في اكتساب التجربة ونقل التكنولوجيا ومعاضدة مجهودات الدولة في دعم وتحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز. وشدّد في هذا السياق على ضرورة التسريع بالمصادقة على هذه المشاريع مع العمل والحرص بالتوازي على دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وأوضح من جهة أخرى أن تثمين أرصدة الكربون يتطلب عدة آليات لا تمتلكها الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولا وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، كما أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليس لها الإمكانيات المالية الكافية للاستثمار في مثل هذه المشاريع.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 24 أفريل 2026، واصلت اللجنة نظرها في إطار إبداء الرأي في مشاريع هذه القوانين. وإثر التداول والنقاش، تم المرور إلى التصويت، حيث تمت الموافقة على كل مشاريع القوانين

المعروضة بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين. كما تمت إثر ذلك المصادقة أيضا على تقرير اللجنة في إطار إبداء رأيها بإجماع أعضائها الحاضرين.

## II.قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مشاريع القوانين عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 بإجماع أعضائها الحاضرين مع رفع التوصيات التالية:

- الدعوة إلى تشريك الوظيفة التشريعية في إعداد مشاريع الاتفاقيات قبل إبرامها.
- التأكيد على احترام السيادة الوطنية ومراجعة الإطار التشريعي وتطويره بما يتماشى والأهداف الوطنية.
- الدعوة إلى ضرورة وضع مخطط طاقي يتضمن رؤية استراتيجية شاملة لتوجهات الدولة على المدى المتوسط والبعيد.
- التأكيد على ضرورة مزيد دعم رأس المال الوطني وتشجيعه لإكسابه القدرة على المنافسة والانخراط في التوجه نحو الاستثمار في مثل هذه المشاريع الطاقية الهامة.

رئيس اللجنة

صابر الجلاصي

مقرر اللجنة

صالح السالمي

2026/01

واردات عدد .....
09 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

## مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة"

**فصل وحيد:** تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" بولاية سيدي بوزيد، والمبرمين بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "كار انترناسيونال".

2026/01

2026/02

واردات عدد .....
9 جانفي 2026
C
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

## مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد"

**فصل وحيد:** تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد"، والمبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "سكاتاك أ.س.أ".

2026/02

2026/03
واردات عدد .....
09 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

# مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر"

**فصل وحيد:** تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" بولاية قفصة، والمبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "كار انترناسيونال".

2026/03

2026/04

واردات عدد .....
09 جانفي 2026 C
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

# يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بسقدود

**فصل وحيد:** تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود" بولاية قفصة المبرمين بتونس بتاريخ 8 ماي 2024 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا".

2026/04

2026/05

واردات عدد .....
09 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

# مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب"

**فصل وحيد:** تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" بولاية قابس، والمبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا س.أ".

2026/05